: https://doi.org/10.25130/tjfps.v4i41.521

TJFPS

41

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

الأمم المتحدة وإدارة المجتمعات الخارجة من النزاعات

The Role of the United Nations in Managing Post-Conflict Societies

Ahmed Majbl Farhan [a]
General Directorate of Education in Anbar [a]

م.د أحمد مجبل فرحان * [a]
وزارة التربية/ المديرية العامة لتربية الانبار [a]

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received 22 Jun. 2025
-Received in revised form 30 Jun .2025
- Final Proofreading 22 Jul. 2025
- Accepted 27 Nov. 2025
- Available online:31 Dec.2025

Keywords:
- United Nations
- Post-conflict societies
-Peacebuilding
- Political stability
-Transitional justice

©2025. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: This study provides a critical analysis of the role of the United Nations in managing post-conflict societies by examining both the theoretical foundations and practical applications of its interventions. Using a descriptive-analytical and comparative methodology, the research explores the legal frameworks and policy tools guiding UN peacebuilding efforts through case studies from Rwanda, Sierra Leone, Sudan, and Kosovo. The findings indicate that the effectiveness of UN interventions largely depends on their adaptability to local contexts and the degree of coordination with national and regional actors. While UN strategies in institutional reconstruction, governance promotion, transitional justice, and post-conflict recovery have yielded notable achievements, persistent challenges—such as funding constraints, coordination gaps, and tensions between global norms and local dynamics—continue to undermine long-term sustainability. The study concludes with recommendations emphasizing context-sensitive, participatory approaches and the prioritization of local capacity-building to enhance durable peace outcomes.

*Corresponding Author: Ahmed Majbl Farhan, EMail: Abu82rami@gmail.com, Tel:xxx, Affiliation: Ministry of Education / General Directorate of Education in Anbar.

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام: 22 حزيران 2025
–الاستلام بعد التنقيح 30 حزيران 2025
– التدقيق اللغوي 22 تموز 2025
– القبول: 27 تشرين الثاني 2025
– النشر المباشر: 31 كانون الأول 2025

الكلمات المفتاحية :
– **الأمم المتحدة**
– **المجتمعات الخارجة من النزاع**
– **بناء السلام**
– **الاستقرار السياسي**
– **العدالة الانتقالية**

الخلاصة: تتناول هذه الدراسة تحليلًا نقديًا لدور الأمم المتحدة في إدارة مجتمعات ما بعد النزاعات، من خلال تفكيك الأسس النظرية والتطبيقية لتدخلاتها في البيئات الخارجة من الحروب. وتعتمد الدراسة منهجًا وصفيًا–تحليليًا مقارنًا لدراسة الأطر القانونية والسياسات الناظمة لعمليات الأمم المتحدة، مستندة إلى حالات دراسية من رواندا وسيراليون والسودان وكوسوفو. وتبيّن النتائج أن فاعلية هذه التدخلات ترتبط بمدى تكيفها مع الخصوصيات المحلية وقدرتها على الاندماج مع الفاعلين الوطنيين والإقليميين. كما تناقش الدراسة استراتيجيات الأمم المتحدة في إعادة بناء المؤسسات، وتعزيز الحكم الرشيد، ودعم العدالة الانتقالية، وإعادة الإدماج المجتمعي، مع إبراز التحديات البنيوية التي تحد من استدامة السلام، لا سيما فجوات التمويل والتنسيق والتوتر بين المعايير الدولية والسياقات المحلية، لتخلص إلى جملة من التوصيات الداعية إلى اعتماد مقاربات تشاركية حساسة للسياق وتعزيز بناء القدرات المحلية.

مقدمة:

تُعدّ قضايا ما بعد النزاع من أكثر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي، حيث لا تنتهي آثار الحروب بمجرد توقف العمليات العسكرية، بل تبدأ مرحلة جديدة تتطلب جهدًا مكثفًا لإعادة بناء مؤسسات الدولة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. وتبرز في هذا السياق أهمية تدخلات الأمم المتحدة كمنظمة دولية معنية بحفظ السلم والأمن الدوليين، وإرساء قواعد العدالة والشرعية في المجتمعات الخارجة من النزاعات.

وقد اتسع نطاق تدخل الأمم المتحدة في العقود الأخيرة ليشمل مجالات متعددة تتجاوز حفظ السلام التقليدي، لتشمل بناء المؤسسات، وتقديم المساعدات الإنسانية، ودعم العدالة الانتقالية، وتحقيق المصالحة الوطنية. فقد أشار [1] إلى أن الأمم المتحدة أصبحت تتبنى مقاربة شاملة في تعاملها مع النزاعات، تهدف إلى

[1] نجوان هاني محمود، وعماد خليل إبراهيم، "التحديات التي تواجه الأمم المتحدة لبناء السلام في الدول الخارجة من النزاع"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، العدد 22 (تكريت: ديسمبر 2020): 25–52.

منع تجدد العنف من خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتعزيز الحكم الرشيد. كما أوضح أن هذه المقاربة تستند إلى التعاون مع الفاعلين المحليين والدوليين من أجل ضمان استدامة جهود السلام. [1]

إلا أن هذه الجهود لا تخلو من التحديات، حيث تعاني بعثات الأمم المتحدة في كثير من الأحيان من نقص الموارد، أو ضعف التنسيق مع السلطات الوطنية، أو غياب الإرادة السياسية لدى الأطراف المتنازعة. وتؤكد أن فعالية تدخلات الأمم المتحدة تتوقف بدرجة كبيرة على قدرتها على التكيف مع خصوصيات كل حالة، وتبني مقاربات تراعي السياق المحلي، دون فرض نماذج جاهزة مستوردة من الخارج.

وفي ظل تزايد أعداد الدول الخارجة من النزاعات، وارتفاع معدلات العنف المجتمعي، تظهر الحاجة الملحة لتقييم دور الأمم المتحدة في هذا المجال، والتعرف إلى مدى نجاحها في تحقيق أهدافها، والعقبات التي تحول دون تنفيذ مهامها على النحو المأمول. ومن هنا، تنبع أهمية هذا البحث في محاولة تقديم دراسة تحليلية نقدية لدور المنظمة في إدارة المجتمعات الخارجة من النزاعات، انطلاقًا من الأطر القانونية، ومرورًا بالآليات التطبيقية، ووصولًا إلى تحليل بعض التجارب الميدانية.

موضوع الدراسة:

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل دور الأمم المتحدة في إدارة المجتمعات الخارجة من النزاعات، من خلال استعراض الأطر القانونية والآليات المؤسسية التي تعتمدها المنظمة في التعامل مع حالات ما بعد النزاع، مع التركيز على التحديات والنجاحات التي رافقت تطبيق تلك السياسات على أرض الواقع.

إشكالية الدراسة:تتمثل الإشكالية الرئيسة لهذا البحث في:

إلى أي مدى تنجح الأمم المتحدة في إدارة المجتمعات الخارجة من النزاعات وتحقيق الاستقرار وبناء السلام الدائم؟

تساؤلات الدراسة:

- ما الأطر القانونية والمؤسسية التي تستند إليها الأمم المتحدة في إدارة المجتمعات الخارجة من النزاعات؟
- ما هي الآليات والوسائل التي تعتمدها المنظمة في عمليات إعادة الإعمار وبناء السلام؟

---

[1] جمال منصر، "بناء السلم في مرحلة ما بعد النزاعات: المضامين والنطاقات"، **مجلة المواطنون**، العدد 12 (2023): 45–68.

- ما أبرز التحديات التي تواجه تدخلات الأمم المتحدة في هذا السياق؟
- ما مدى نجاح هذه التدخلات في حالات محددة مثل: رواندا، سيراليون، أو السودان؟
- ما المقترحات التي يمكن تقديمها لتعزيز دور الأمم المتحدة في هذا المجال؟

أهداف الدراسة:

- تحليل الأطر القانونية والسياسات العامة التي تعتمدها الأمم المتحدة في إدارة ما بعد النزاع.
- تقييم مدى فعالية هذه السياسات في تحقيق الاستقرار.
- رصد التحديات والصعوبات التي تعترض تنفيذ مهام الأمم المتحدة.
- تسليط الضوء على دراسات حالة واقعية لتقييم التجربة التطبيقية.
- تقديم مقترحات عملية لتعزيز أداء الأمم المتحدة في إدارة المجتمعات الخارجة من النزاعات.

منهج الدراسة:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال توصيف الأطر القانونية والمؤسساتية التي تنظم عمل الأمم المتحدة، وتحليل مدى فعاليتها في السياقات المختلفة. كما سيتم توظيف المنهج المقارن من خلال مقارنة تجارب الأمم المتحدة في عدة دول خارجة من النزاعات لاستخلاص أوجه الشبه والاختلاف ومدى نجاح كل تجربة.

حدود الدراسة:

- **الحد الزماني:** تركز الدراسة على الفترة من 1990 حتى 2024، نظرًا لكون هذه الحقبة شهدت توسعًا كبيرًا في تدخلات الأمم المتحدة في المجتمعات الخارجة من النزاع.
- **الحد المكاني:** تشمل الدراسة حالات مختارة مثل: رواندا، كوسوفو، سيراليون، والسودان.
- **الحد الموضوعي:** تقتصر الدراسة على تدخلات الأمم المتحدة في مجال إدارة المجتمعات ما بعد النزاع، دون التطرق إلى جهود المنظمات الإقليمية أو الدول الكبرى بشكل مفصل.

الدراسات السابقة:

1- دراسة فليب فيليبوف. (2006). إعادة بناء السلام بعد النزاعات: استراتيجيات ودروس من البوسنة والهرسك، السلفادور، وسيراليون. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.، وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة استراتيجيات الأمم المتحدة في إعادة بناء السلام بعد النزاعات، وتحديد مدى

فاعلية البرامج التنموية في البلدان ما بعد النزاع. كما تتناول الدراسة أيضًا تطبيق هذه الاستراتيجيات في مناطق مثل البوسنة والهرسك والسلفادور وسيراليون، وتحليل الدروس المستفادة من تلك التجارب.

حيث استخدم الباحث منهج تحليل ميداني قائم على دراسة الحالات. اعتمد على البيانات المتوافرة من تقارير الأمم المتحدة، بالإضافة إلى مقابلات مع خبراء في مجال بناء السلام والتنمية. كما أظهرت الدراسة أن الأمم المتحدة نجحت جزئيًا في بعض الجوانب مثل تحسين البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية، لكن التحديات الكبرى كانت في تحقيق الاستقرار السياسي، ودمج المجتمعات المحلية في العمليات.

2- دراسة كارولين بول. (2007). بناء سيادة القانون تحت الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة. منشورات جامعة الأمم المتحدة. و الهدف من الدراسة بناء سيادة القانون خلال فترات الإدارة الانتقالية التي تقودها الأمم المتحدة في حالات ما بعد النزاع، مع التركيز على النواحي القانونية والإدارية.

حيث اعتمدت الدراسة على تحليل نوعي باستخدام دراسات حالة لعدة دول، مثل كوسوفو وأفغانستان، وتحليل الأدوات القانونية التي استخدمتها الأمم المتحدة لإعادة بناء سيادة القانون، وأظهرت الدراسة أن الأمم المتحدة تواجه صعوبة في بناء سيادة القانون بشكل فعّال بسبب القيود المحلية، بما في ذلك نقص الخبرات القانونية المحلية، والتحديات الثقافية التي تتعلق بتطبيق القوانين الغربية في السياقات غير الغربية.

3- دراسه زاج ليغراند كيمبولو-نكيا. (2019). جهود بناء السلام للأمم المتحدة في حالات ما بعد النزاع. أطروحة دكتوراه، كلية مدينة نيويورك. تهدف هذه الدراسة إلى تقييم فعالية جهود الأمم المتحدة في إعادة بناء السلام في دول مثل سيراليون وكوت ديفوار وجمهورية أفريقيا الوسطى. تركّز على كيفية توجيه السياسات الأممية نحو إنشاء مؤسسات حوكمة ديمقراطية ومجتمع مدني قوي.

استخدمت الدراسة منهج تحليل مقارن بين الدول التي مرت بتجارب مشابهة، من خلال مراجعة تقارير الأمم المتحدة ومقابلات مع مسؤولين محليين ودوليين، وبناء عليه وجدت الدراسة أن الأمم المتحدة قد نجحت في تحسين بيئة الحوكمة في بعض الحالات، لكن مشكلات الفساد والصراعات المستمرة كانت عائقًا كبيرًا أمام تحقيق السلام الدائم.

4- دراسة جون-بول ندوايزغوي. (2017). التفاعل مع "التحول المحلي" في الدول ما بعد النزاع: تحليل نقدي لبناء السلام من قبل الأمم المتحدة في كوت ديفوار وليبيا. أطروحة شرف، جامعة سانت ماري، تهدف هذه

الدراسة إلى تقييم تأثير التفاعل مع المجتمعات المحلية خلال جهود بناء السلام التي تقودها الأمم المتحدة في كوت ديفوار وليبيا. يتناول الباحث كيفية تحقيق التوازن بين التدخلات الخارجية واحتياجات السكان المحليين. حيث اعتمد الباحث على دراسة الحالات الميدانية في كوت ديفوار وليبيا، مع استخدام أدوات البحث النوعي مثل المقابلات والملاحظات المباشرة للمجتمعات المحلية.، كما أظهرت الدراسة أن التفاعل المباشر مع المجتمعات المحلية يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على استدامة السلام، حيث كانت النتائج أفضل عندما تم دمج القيادة المحلية في عملية اتخاذ القرارات.

5- دراسة سيمون تشيستمان. (2003). أنت، الشعب: الأمم المتحدة، الإدارة الانتقالية، وبناء الدولة. معهد السلام الدولي، هدفت هذا الدراسة استكشاف دور الأمم المتحدة في جهود بناء الدولة بعد الحروب الأهلية، وتحديد العوامل التي تؤثر في فاعلية برامج الإدارة الانتقالية.

استخدم الباحث تحليلًا مقارنًا لعدة حالات دولية بما في ذلك كوسوفو وتيمور الشرقية، من خلال دراسات حالة تركز على القضايا القانونية، السياسية، والاجتماعية، أظهرت الدراسة أن الإدارة الانتقالية التي تقودها الأمم المتحدة يمكن أن تكون فعّالة في تحقيق السلام والاستقرار إذا ما توافرت الشروط المناسبة، مثل وجود إرادة سياسية قوية من الأطراف المحلية.

التعقيب على الدراسات:

من خلال استعراض الدراسات السابقة، يتبين أن الأمم المتحدة قد اتخذت نهجًا متعدد الأبعاد لإعادة بناء المجتمعات بعد النزاعات، شمل التدخلات السياسية، القانونية، والاقتصادية. وعلى الرغم من وجود نجاحات في بعض الجوانب، فقد أظهرت الدراسات أيضًا بعض التحديات المستمرة، مثل نقص التفاعل مع المجتمعات المحلية، وغياب التنسيق بين الأطراف الفاعلة، وصعوبة تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي المستدام. بناءً على هذه الدراسات، يمكن القول إن نجاح الأمم المتحدة في إعادة بناء المجتمعات بعد النزاعات يعتمد بشكل كبير على السياق المحلي وطبيعة التدخلات.

المبحث الأول

دور الأمم المتحدة في إدارة المجتمعات الخارجة من النزاعات

تُعدّ الأمم المتحدة من أبرز الجهات الفاعلة في عملية إدارة المجتمعات ما بعد النزاع، حيث تلعب دورًا محوريًا في إعادة الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الدول المتأثرة بالنزاعات. فبعد انتهاء النزاع المسلح، تصبح المجتمعات بحاجة إلى تدخلات فعّالة من قبل المجتمع الدولي لإعادة بناء المؤسسات المتضررة من الحرب وتعزيز استدامة السلام. ومن خلال مجموعة من الأدوات والآليات مثل بعثات حفظ السلام، برامج إعادة البناء الاقتصادي، والمساعدات الإنسانية، تسعى الأمم المتحدة إلى تقديم الدعم الكامل لهذه الدول لإعادة تأهيل مجتمعاتها[1].

لقد أظهرت العديد من الدراسات أن الأمم المتحدة تسعى إلى تحقيق استقرار طويل الأمد من خلال ضمان السيادة الوطنية، تعزيز سيادة القانون، ومساندة المجتمعات المحلية لتطوير البنية التحتية المتضررة. كما أكدت الدراسات على ضرورة التفاعل المباشر مع المجتمعات المحلية لضمان تنفيذ هذه البرامج بنجاح، مع مراعاة الخصوصيات الثقافية والسياسية لكل دولة[2].

على الرغم من ذلك، يواجه العمل الأممي تحديات كبيرة، تشمل صعوبة تنسيق الجهود بين مختلف الأطراف الفاعلة، بالإضافة إلى التحديات المتعلقة بالاستقرار السياسي والاجتماعي. وقد أكدت بعض الدراسات أن فعالية الأمم المتحدة في إدارة المجتمعات الخارجة من النزاعات تعتمد بشكل كبير على التنسيق المستمر بين الدول الأعضاء وتوفير الدعم المستدام بعد العمليات الأولية لإعادة البناء[3].

---

[1] فيليب فيليبوف، إعادة بناء السلام بعد النزاعات: استراتيجيات ودروس من البوسنة والهرسك، السلفادور، وسيراليون (سانتياغو: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، 2006).

[2] كارولين بول، **بناء سيادة القانون تحت الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة** (طوكيو: منشورات جامعة الأمم المتحدة، 2007).

[3] زاج ليغراند كيمبولو–نكيا، جهود بناء السلام للأمم المتحدة في حالات ما بعد النزاع، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية مدينة نيويورك، 2019.

المطلب الأول

استراتيجيات الأمم المتحدة في إعادة بناء المجتمعات بعد النزاع

1. استراتيجية إعادة بناء المؤسسات الحكومية:

إعادة بناء المؤسسات الحكومية هي واحدة من أهم الاستراتيجيات التي تعتمدها الأمم المتحدة في المجتمعات الخارجة من النزاعات. حيث تكون المؤسسات الحكومية مثل النظام القضائي، والشرطة، والجيش قد تعرضت للتدمير أو التدهور أثناء النزاع. لذلك، تسعى الأمم المتحدة إلى إعادة بناء هذه المؤسسات بطريقة تضمن استقرار الدولة وضمان سيادة القانون. على سبيل المثال، في حالات مثل كوسوفو و سيراليون، وضعت الأمم المتحدة خططًا لبناء قدرات الشرطة المحلية والجيش وتحقيق التوازن بين الحوكمة المحلية والدعم الدولي[1].

تتضمن هذه الاستراتيجية تعزيز التواجد المؤسساتي للدولة من خلال توفير الدعم الفني والإداري، وضمان تدريب الكوادر الوطنية على مستوى عالٍ من الكفاءة لضمان استدامة هذه المؤسسات في المستقبل. وتشمل هذه الجهود أيضًا إصلاح القضاء، الذي يعد من الركائز الأساسية لبناء الثقة بين المواطن والدولة.

2. استراتيجية بناء الاقتصاد وإعادة الإعمار:

في المجتمعات الخارجة من النزاع، يكون الاقتصاد غالبًا قد تعرض لانهيار كامل بسبب تدمير البنية التحتية، وتدهور القطاع الصناعي والزراعي. وبالتالي، تكون استراتيجية الأمم المتحدة في إعادة بناء الاقتصاد من خلال توفير الدعم المالي، وتحفيز القطاع الخاص، وإعادة بناء البنية التحتية من أولويات البرامج الأممية. أحد أبرز الأمثلة على ذلك هو إعادة بناء القطاع الزراعي في رواندا بعد الإبادة الجماعية، حيث تم تمويل مشاريع لتحسين الإنتاجية الزراعية من خلال استثمارات خارجية ودعم فني من الأمم المتحدة[2].

إعادة بناء الاقتصاد تشمل أيضًا تعزيز الاستدامة الاقتصادية من خلال تطوير برامج دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتقديم القروض الميسرة للمواطنين من أجل استعادة قدرتهم على العمل والإنتاج. كما

---

[1] United Nations**. Peacebuilding and Post-Conflict Recovery**. United Nations Economic and Social Council. Accessed May 28, 2025.

[2] United Nations Development Programme. **Post-Conflict Economic Recovery: Enabling Local Ingenuity**. New York: UNDP, 2008. Accessed May 28, 2025.

تتضمن هذه الاستراتيجيات تقديم المساعدات الإنسانية في مراحلها الأولية وتوجيه الدعم إلى القطاعات التي تحتاجها المجتمعات الأكثر تضررًا.

3. استراتيجية تحقيق السلام الشامل والمصالحة:

تعد استراتيجية المصالحة الوطنية وتحقيق السلام الشامل من أبرز استراتيجيات الأمم المتحدة في المجتمعات الخارجة من النزاع. يشمل ذلك إشراك جميع الأطراف المتنازعة بما في ذلك الحكومات والجماعات المسلحة في عمليات الحوار والمصالحة. تعد عملية المصالحة في جنوب أفريقيا واحدة من أبرز الأمثلة على نجاح هذه الاستراتيجية، حيث تمكّن المجتمع الدولي من مساعدة الأطراف المتنازعة في التوصل إلى حلول توافقية من خلال اللجان الوطنية للمصالحة التي أُنشئت بمساعدة الأمم المتحدة.

كما تسعى الأمم المتحدة في هذا الإطار إلى بناء الثقة بين الأطراف المختلفة، وتحقيق العدالة الانتقالية من خلال محاكمات خاصة أو لجان تسوية المنازعات. ويُعتبر التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان من خلال لجان مستقلة جزءًا أساسيًا في إعادة بناء النسيج الاجتماعي للبلد بعد النزاع. كما تدعو الأمم المتحدة إلى منح المجتمع المدني دورًا أكبر في عملية المصالحة، حيث يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تلعب دورًا حيويًا في تثقيف المواطنين وتحقيق المصالحة المجتمعية.

4. استراتيجية سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان:

يعد تحقيق سيادة القانون في المجتمعات ما بعد النزاع أحد المحاور الأساسية في استراتيجيات الأمم المتحدة. في حالات النزاع، تكون أنظمة العدالة قد تعطلت، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة وانعدام الأمن. لذلك، تركز الأمم المتحدة على تعزيز المؤسسات القانونية وتطوير أنظمة العدالة المستقلة التي تضمن احترام حقوق الإنسان. على سبيل المثال، في ليبيريا والعراق، ساهمت الأمم المتحدة في تأسيس محاكم مستقلة تعمل على محاكمة المسؤولين عن الجرائم التي ارتُكبت أثناء النزاع.

وتشمل الاستراتيجية أيضًا حماية حقوق الإنسان من خلال آليات مختلفة، مثل البعثات الخاصة التي تُرسل إلى الدول التي تشهد انتهاكات متواصلة لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، تشارك الأمم المتحدة في الأنشطة التوعوية التي تهدف إلى تعزيز الوعي حول حقوق الإنسان داخل المجتمعات المحلية، كما تقدم دعمًا في مجال تعليم حقوق الإنسان.

5. دور الأمم المتحدة في دعم المجتمع المدني:

من أجل ضمان استدامة الاستقرار في الدول ما بعد النزاع، تعمل الأمم المتحدة على دعم المجتمع المدني في الدول المتضررة. يشمل ذلك توفير الدعم للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني المحلي، بما في ذلك الأنشطة الثقافية والتعليمية التي تعزز المصالحة والتعايش السلمي.

وعلى سبيل المثال: في سيراليون و ليبيريا، قدمت الأمم المتحدة دعمًا للمؤسسات المحلية مثل المنظمات غير الحكومية التي تعمل على التوعية بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وهو ما يساهم في بناء مجتمع مدني قادر على تحمل التحديات ما بعد النزاع.

6. تأهيل اللاجئين والنازحين داخليًا:

لا تقتصر جهود الأمم المتحدة على إعادة بناء المؤسسات الحكومية والاقتصاد فقط، بل تشمل أيضًا تأهيل اللاجئين والنازحين داخليًا. يتم ذلك من خلال برامج خاصة لإعادة توطين اللاجئين ومساعدتهم في العودة إلى مناطقهم الأصلية بعد انتهاء النزاع.

وعلى سبيل المثال: في العراق و سوريا، ساعدت الأمم المتحدة في إعادة توطين مئات الآلاف من النازحين داخليًا، مع توفير الدعم الإنساني لهم، بما في ذلك الإيواء، والتعليم، والرعاية الصحية.

7. الاستدامة البيئية في عملية إعادة البناء:

أحد الجوانب الهامة التي لم تحظَ بما يكفي من الاهتمام في العديد من عمليات إعادة البناء هو الاستدامة البيئية. الأمم المتحدة أصبحت تهتم بدمج الاستدامة البيئية في استراتيجيات إعادة البناء من خلال مشاريع تهدف إلى تقليل التأثير البيئي أثناء عملية الإعمار.

وعلى سبيل المثال: في هايتي بعد الزلزال الذي دمر أجزاء كبيرة من البلاد، عملت الأمم المتحدة على تنفيذ مشاريع تهدف إلى إعادة بناء المنازل باستخدام مواد صديقة للبيئة وتقنيات بناء مستدامة.

المطلب الثاني

التحديات التي تواجه الأمم المتحدة في إدارة المجتمعات الخارجة من النزاع

تواجه الأمم المتحدة تحديات معقدة في إدارة المجتمعات الخارجة من النزاع، حيث تتشابك العوامل السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية في بيئة مليئة بالتوترات والصراعات المستمرة. فرغم الجهود الكبيرة التي بذلتها الأمم المتحدة في إعادة بناء السلام وتوفير الدعم الإنساني في هذه المجتمعات، إلا أن الطريق نحو استدامة السلام ما زال محفوفًا بالتحديات.

تشمل هذه التحديات قضايا متعلقة بالاستقرار السياسي، ووجود حكومات ضعيفة، إضافة إلى غياب الأمن، والتوترات العرقية والدينية التي قد تتفاقم بعد النزاع. كما أن التحديات الإنسانية مثل إعادة الإعمار، توفير الخدمات الأساسية، والمصالحة الاجتماعية، تمثل عقبات كبيرة أمام العمليات الأممية.

في هذا المبحث، سيتم استعراض أبرز التحديات التي تواجه الأمم المتحدة في هذا المجال، مع التركيز على عوامل النجاح والإخفاق التي ساهمت في تلك التحديات، وذلك من خلال تحليل الدراسات السابقة والحالات الواقعية.

1- تحديات الوصول إلى الأمن والاستقرار

أحد التحديات الكبرى التي تواجه الأمم المتحدة في إدارة المجتمعات الخارجة من النزاع هو توفير الأمن والاستقرار في مرحلة ما بعد النزاع. في كثير من الحالات، يظل الوضع الأمني هشًا لفترة طويلة بعد توقيع اتفاقات السلام، حيث تستمر الجماعات المسلحة في الاحتفاظ بالسلطة في بعض المناطق، مما يجعل عملية إعادة البناء صعبة. على سبيل المثال، في الصومال، استمر وجود الجماعات المسلحة مثل حركة الشباب في تهديد استقرار البلاد، مما أعاق جهود الأمم المتحدة في تحقيق الأمن المستدام[1].

تواجه بعثات الأمم المتحدة تحديات إضافية في فرض الأمن في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة، حيث تقوم القوات الأممية بمهمات حفظ السلام، لكنها في كثير من الأحيان لا تملك التفويض الكافي

---

[1] Castillo, Graciana del. "**Post-Conflict Peace-Building: A Challenge for the United Nations.**" United Nations Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), April 1, 1995. Accessed May 28, 2025.

لحماية المدنيين بشكل فعال. بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما يكون التعاون مع السلطات المحلية ضعيفًا في بعض البلدان بسبب غياب الثقة بين الأطراف المعنية.

2- تحديات التمويل والموارد

إحدى التحديات الرئيسية التي تواجه الأمم المتحدة في عمليات إعادة البناء هي مشكلة التمويل. تحتاج الأمم المتحدة إلى تمويل ضخم لتنفيذ استراتيجيات إعادة البناء، وتوفير المساعدات الإنسانية، وتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار. في كثير من الحالات، تكون هناك فجوة بين الاحتياجات الميدانية والتمويل المتاح. هذا يشكل تحديًا في ظل وجود أولويات أخرى للأمم المتحدة، كما في حالات النزاعات المستمرة في مناطق أخرى مثل اليمن و سوريا.

تعد المساهمات الدولية غير كافية في كثير من الأحيان، مما يعيق تقدم المشاريع الأساسية مثل بناء البنية التحتية وإعادة تأهيل الاقتصاد المحلي. في بعض الحالات، تقود الأمم المتحدة النداءات الإنسانية لزيادة المساعدات المالية، ولكن حتى مع ذلك، تظل الموارد المطلوبة لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل محدودة[1].

3- تحديات التنسيق بين الأطراف المختلفة

تواجه الأمم المتحدة تحديات كبيرة في التنسيق بين الأطراف المختلفة أثناء تنفيذ استراتيجيات إعادة بناء المجتمعات. حيث يعمل العديد من الفاعلين الدوليين والمحليين، مثل المنظمات غير الحكومية، والسلطات المحلية، والجهات المانحة الدولية، في نفس السياق. هذه الوفرة من الأطراف قد تتسبب في التكرار أو الاختلافات في الأهداف بين هذه الأطراف.

على سبيل المثال، في العراق بعد 2003، كانت هناك تحديات كبيرة في تنسيق الجهود بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة والحكومة العراقية، مما أخر جهود إعادة البناء. التحدي الأكبر كان في تحديد المسؤوليات بين مختلف الأطراف، مما أدي إلى إعاقة العمليات الإدارية والتنفيذية في بعض الحالات[2].

---

(1) United Nations Joint Inspection Unit. Coordination at Headquarters and Field Level between United Nations System Organizations Involved in Post-Conflict Peace-Building Activities. Geneva: United Nations, 1997. Accessed May 28, 2025.

(2) United Nations Joint Inspection Unit. Coordination at Headquarters and Field Level between United Nations System Organizations Involved in Post-Conflict Peace-Building Activities. Geneva: United Nations, 1997. Accessed May 28, 2025.

4- التحديات السياسية والنزاعات الداخلية

تظل التحديات السياسية أحد أكبر العقبات التي تواجه الأمم المتحدة في إدارة المجتمعات الخارجة من النزاع. فقد تؤثر النزاعات الداخلية على قدرة الأمم المتحدة على تنسيق جهود إعادة البناء وتنفيذ استراتيجيات السلام والمصالحة. كما يمكن أن تؤدي التوترات السياسية بين الفصائل المختلفة داخل البلد إلى إعاقة عمليات السلام، وبالتالي تعطل استراتيجيات إعادة البناء.

في أفغانستان، كانت هناك تحديات كبيرة في تحقيق المصالحة بين الحكومة وحركة طالبان، وهو ما أثر على قدرة الأمم المتحدة في تقديم الدعم الكامل لاستراتيجية إعادة البناء. ساهمت الخلافات السياسية بين الحكومة المركزية والجماعات المحلية في تعقيد مهام الأمم المتحدة، وأثر ذلك على قدرة الجهات الفاعلة الدولية على توفير بيئة سلمية للإنعاش السياسي والاقتصادي[1].

المبحث الثاني

دور الأمم المتحدة في تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في المجتمعات الخارجة من النزاع

تُعدّ مرحلة ما بعد النزاع من أكثر المراحل حساسية في تاريخ الدول التي شهدت صراعات مسلحة، حيث تتقاطع فيها تحديات إعادة الإعمار مع الحاجة إلى ترسيخ السلام ومنع تكرار النزاع. وفي هذا السياق، تضطلع الأمم المتحدة بدور محوري في مساعدة هذه الدول على تجاوز أزماتها، من خلال برامج مخصصة لتحقيق السلام المستدام، تتنوع بين الجوانب السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية.

وقد أظهرت بعض الدراسات أن فعالية تدخلات الأمم المتحدة تعتمد بدرجة كبيرة على مدى تكامل تدخلاتها مع أولويات المجتمعات المحلية، بالإضافة إلى التزامها بمبدأ الشراكة مع الأطراف الفاعلة داخليًا[2]. ففي حالات مثل سيراليون وتيمور الشرقية، ساهم التنسيق بين البعثات الأممية والحكومات الوطنية في تحقيق نتائج إيجابية على صعيد بناء المؤسسات وتعزيز سيادة القانون[3].

---

[1] International Crisis Group. "Ten Challenges for the UN in 2024–2025." International Crisis Group, August 2024. Accessed May 28, 2025. https://www.crisisgroup.org/global/sb12-ten-challenges-un-2024-2025.

[2] UNDP, United Nations Development Programme 2016 (New York: United Nations Development Programme, 2016).

[3] Chesterman, Simon. You, the People: The United Nations, Transitional Administration, and State-Building. New York: International Peace Institute, 2003..

إلا أن نجاح الأمم المتحدة لم يكن دائمًا بالمستوى المطلوب، حيث تشير بعض التحليلات إلى وجود فجوات في استراتيجياتها، خصوصًا فيما يتعلق بمتابعة تنفيذ برامج السلام على المدى الطويل، وقياس أثرها الحقيقي على استقرار المجتمعات الخارجة من النزاع[1]. ومن ثمّ، يصبح تقييم فعالية هذه البرامج ضرورة لفهم مكامن القوة والقصور في الأداء الأممي، وتوجيه الجهود نحو بناء سلام أكثر استدامة.

المطلب الأول

مساهمة الأمم المتحدة في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي في المجتمعات الخارجة من النزاع

يُعدّ تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي أحد الأهداف الجوهرية لمرحلة ما بعد النزاع، إذ لا يمكن الحديث عن تنمية مستدامة أو إعادة إعمار فعّالة دون بيئة مستقرة سياسيًا ومتماسكة اجتماعيًا. ولأن السياق ما بعد النزاع غالبًا ما يكون مشحونًا بالانقسامات الطائفية أو العرقية أو السياسية، فإن تدخل الأمم المتحدة يكون ضروريًا لتقريب وجهات النظر، وتحقيق المصالحة، وتهيئة المناخ العام لعودة الحياة المؤسسية الطبيعية.

وتشير الدراسات الأممية إلى أن السنوات الخمس الأولى بعد انتهاء النزاع تُعد الأكثر حساسية لاحتمال تجدد العنف، وهو ما يجعل جهود الاستقرار السياسي والاجتماعي أولوية قصوى[2]. لذلك، تعمل بعثات الأمم المتحدة على دعم الحوار الوطني، وإعادة بناء الثقة بين مكونات المجتمع، ودعم المؤسسات الانتقالية.

ومن خلال هذا المبحث، سنعرض أوجه مساهمة الأمم المتحدة في الاستقرار السياسي والاجتماعي من خلال عناوين فرعية تشمل: دعم الحوار والمصالحة الوطنية، تعزيز سيادة القانون والمؤسسات الشرعية، دعم الفئات الضعيفة، وإعادة دمج المقاتلين السابقين.

أولًا: دعم الحوار والمصالحة الوطنية:

يمثل الحوار الوطني والمصالحة المجتمعية إحدى الأدوات المحورية التي تستخدمها الأمم المتحدة في إدارة مرحلة ما بعد النزاع، لما له من دور حاسم في استعادة الثقة بين الأطراف المنقسمة، وتجاوز آثار الصراعات الطائفية أو السياسية. فالحروب الأهلية والنزاعات المسلحة تخلّف بيئة من الريبة، وتفككًا في

---

(1) Charles T. Call and Elizabeth M. Cousens, "Ending Wars and Building Peace: International Responses to War-Torn Societies," in International Peacebuilding: The Problems and the Promise, ed. Charles T. Call (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2008), 1–21.

(2) United Nations Peacebuilding Support Office, Peacebuilding: An Emerging Agenda for the United Nations in the 21st Century (New York: United Nations, 2012).

العلاقات الاجتماعية، وقد تؤدي إلى تصدع الهوية الوطنية. ولذلك، تسعى الأمم المتحدة إلى تأسيس منصات حوار شاملة تضم جميع مكونات المجتمع المتنازع، بما في ذلك المعارضة، والمجتمع المدني، والفئات المهمشة، للوصول إلى تفاهمات مشتركة حول مستقبل الدولة.

وفي هذا السياق، تشير دراسة Clark (2010) إلى أن تجربة رواندا مع المحاكم المجتمعية المعروفة باسم غاكاكا، والتي دعمتها الأمم المتحدة، مثلت نموذجًا فعالًا في الجمع بين العدالة والمصالحة المجتمعية، حيث أُتيح للضحايا والمجتمعات المحلية المشاركة في صياغة الحقيقة والمسامحة، في إطار يستند إلى الأعراف المحلية. وتُبرز هذه التجربة أهمية الملاءمة الثقافية في آليات المصالحة التي تتبناها الأمم المتحدة.

ثانيًا: تعزيز سيادة القانون والمؤسسات الشرعية

يُعد دعم سيادة القانون وبناء مؤسسات الدولة أحد الأعمدة الأساسية لاستعادة الاستقرار في المجتمعات الخارجة من النزاع، إذ يُسهم وجود قضاء مستقل وشرطة مهنية ومؤسسات حكومية فعالة في الحد من العنف، وتعزيز ثقة المواطنين في الدولة. وقد أدركت الأمم المتحدة أهمية هذا الجانب، فعملت من خلال بعثاتها متعددة الأبعاد على دعم بناء المؤسسات القضائية والتشريعية والتنفيذية، وضمان التوازن بينها.

وتوضح دراسة Chesterman (2004) أن بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية نفذت خطة متكاملة شملت إصدار القوانين الانتقالية، وتأسيس سلطة قضائية مستقلة، وتدريب كوادر محلية على العمل ضمن نظام ديمقراطي حديث. كما عملت البعثة على إشراك المجتمع المحلي في صياغة الدستور، مما أضفى على العملية طابعًا شرعيًا يعزز من استقرار الدولة على المدى البعيد.

في كوسوفو، أيضًا، كانت بعثة الأمم المتحدة UNMIK مسؤولة عن بناء مؤسسات الدولة من الصفر، حيث دعمت جهاز الشرطة والقضاء، وساهمت في تنظيم الانتخابات التشريعية، وهو ما انعكس على تراجع معدلات العنف وارتفاع مستوى المشاركة السياسية (Caplan, 2005).

ثالثًا: دعم الفئات الهشّة والمتضررة من النزاع

في كل صراع، هناك فئات مجتمعية تكون أكثر عرضة للتهميش والاستغلال، لا سيما النساء، والأطفال، واللاجئين والنازحين. وتدرك الأمم المتحدة أن دعم هذه الفئات لا يمثل فقط بُعدًا إنسانيًا، بل هو جزء لا يتجزأ من إعادة بناء النسيج المجتمعي، ومنع عودة العنف. ولهذا السبب، تعمل منظماتها مثل اليونيسف، ومفوضية

اللاجئين، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة على تنفيذ برامج شاملة لإعادة التأهيل والدعم النفسي والاجتماعي، وتوفير فرص التعليم والرعاية الصحية.

في دراسة ميدانية صادرة عن UN Women (2011)، أُشير إلى أن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا طورت برامج تستهدف النساء ضحايا العنف الجنسي، شملت العلاج النفسي، والتدريب الحرفي، والدعم القانوني، مما ساعد آلاف النساء على الاندماج مجددًا في المجتمع والمساهمة في التنمية المحلية. كذلك، عملت اليونيسف في مناطق النزاع على توفير بيئة تعليمية آمنة للأطفال من خلال المدارس المؤقتة، وتدريب المعلمين المحليين على التعامل مع الأطفال المتأثرين بالصراعات.

رابعًا: إعادة دمج المقاتلين السابقين في المجتمع

تعتبر برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) من أكثر التحديات حساسية في مرحلة ما بعد النزاع. فالمقاتلون السابقون، سواء كانوا جنودًا نظاميين أو أفرادًا في مليشيات، يحتاجون إلى عملية شاملة تعيد دمجهم في الحياة المدنية، وتوفر لهم سبل العيش، وتمنع عودتهم إلى العنف. وتقوم الأمم المتحدة بتصميم برامج DDR بحيث تشمل التحقق من الهوية، وتسليم السلاح، وتوفير تدريبات مهنية، ودعم مالي، وبرامج تأهيل نفسي.

ووفقًا لدراسة Knight & Özerdem (2004)، فإن برامج الأمم المتحدة في أنغولا نجحت في دمج الآلاف من المقاتلين السابقين عبر توفير تدريبات في الزراعة والحرف اليدوية، بالإضافة إلى منح مالية صغيرة لتأسيس مشاريع صغيرة. إلا أن الدراسة نفسها تشير إلى أن فعالية هذه البرامج تعتمد على وجود بنية تحتية اقتصادية، وتعاون من الدولة المضيفة، وإشراف مستمر لضمان الاستدامة.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورغم التحديات الأمنية، فإن بعثة الأمم المتحدة هناك نجحت في تقليص نسبة العائدين إلى العنف من المقاتلين السابقين، عبر برامج مكثفة للدمج، شملت خدمات نفسية وتعليمية ومجتمعية[1].

[1] United Nations Peacebuilding Support Office, Peacebuilding: An Emerging Agenda for the United Nations in the 21st Century (New York: United Nations, 2012).

المطلب الثاني

الدروس المستفادة والتوصيات لتطوير استراتيجيات الأمم المتحدة في إدارة المجتمعات ما بعد النزاع

على الرغم من تعدد جهود الأمم المتحدة في إدارة المجتمعات الخارجة من النزاعات، فإن التقييمات المتراكمة لهذه التجارب كشفت عن فجوات مهمة، وأبرزت دروسًا بالغة الأهمية على المستويين التنفيذي والاستراتيجي. إن التجارب الميدانية في مناطق مثل سيراليون، كوسوفو، السودان، وليبيريا، أظهرت تفاوتًا واضحًا في النتائج، ما بين النجاح الجزئي والفشل في تحقيق الاستقرار طويل المدى. من هذا المنطلق، يبرز دور مراجعة تلك التجارب واستخلاص الدروس لتطوير استراتيجيات أكثر فعالية واستدامة.

تُعد عملية التعلم المؤسسي من الممارسات السابقة إحدى ركائز الإصلاح الأممي، إذ تمكّن صانعي القرار داخل المنظومة الدولية من تفادي تكرار الأخطاء، وتوجيه السياسات والموارد نحو مقاربات أكثر واقعية وانسجامًا مع خصوصيات السياقات المحلية. ويأتي هذا في إطار سعي الأمم المتحدة لتعزيز أثرها في المجتمعات الخارجة من النزاع عبر آليات أكثر شمولًا واندماجًا مع احتياجات السكان المحليين.

سيتناول هذا المبحث محورين أساسيين: الأول يعرض أبرز الدروس المستفادة من التجارب السابقة للأمم المتحدة في هذا المجال، من حيث ما نجح وما لم ينجح؛ أما الثاني، فيقدّم مجموعة من التوصيات العملية لتطوير سياسات واستراتيجيات الأمم المتحدة نحو تحقيق السلام المستدام بصورة أكثر فاعلية واستجابة لتحديات الواقع

أولًا: الدروس المستفادة من تجارب الأمم المتحدة في إدارة المجتمعات الخارجة من النزاع

أظهرت التجارب السابقة التي خاضتها الأمم المتحدة في عدد من الدول الخارجة من النزاعات مجموعة من الدروس المهمة، التي بات من الضروري أخذها في الاعتبار عند صياغة أي تدخلات مستقبلية. ومن أبرز هذه الدروس:

1- أهمية إشراك المجتمعات المحلية في عمليات بناء السلام

أثبتت التجربة أن التدخلات الأممية التي تغيب فيها مشاركة المجتمعات المحلية غالبًا ما تفشل في تحقيق السلام المستدام. فقد أظهرت تقارير صادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن استدامة عمليات

إعادة الإعمار تكون أعلى حين تُمنح المجتمعات المحلية دورًا فعّالًا في وضع الأولويات واتخاذ القرارات[1]. في تجربة كوسوفو مثلًا، ساعد إدماج المجتمع المدني المحلي في تحديد آليات الحكم على تقليص فجوة الثقة بين السلطات والمواطنين.

2- ضرورة مواءمة الأطر الأممية مع السياقات الثقافية والسياسية المحلية

تعتمد فعالية الاستراتيجيات الأممية بشكل كبير على مدى مراعاتها للخصوصيات الاجتماعية والثقافية والسياسية للدولة المعنية. في ليبيا، على سبيل المثال، واجهت الأمم المتحدة صعوبات كبيرة في تطبيق النموذج الغربي للحوكمة نتيجة انعدام المؤسسات المركزية القوية ووجود بنية قبلية متجذرة، وهو ما تم توثيقه في دراسة ندوايزغوي[2]. لذلك فإن نجاح عمليات بناء السلام يتطلب تكييف الآليات مع السياق المحلي بدلًا من فرض نماذج موحدة.

3- أهمية تكامل الأدوار بين بعثات الأمم المتحدة والمنظمات المحلية والإقليمية

من أبرز الدروس كذلك أن العمل التكاملي بين مختلف الفاعلين، من منظمات محلية، حكومات انتقالية، ومؤسسات إقليمية، يحقق نتائج أفضل من العمل المنفرد. فقد ساعد التنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور على تحسين الجهود الأمنية والإنسانية بشكل ملحوظ، كما أوضحت تقارير مجلس الأمن[3].

ومن هنا، يتطلب نجاح الأمم المتحدة بناء شراكات متعددة المستويات

ثانيًا: التوصيات لتطوير استراتيجيات الأمم المتحدة في إدارة المجتمعات الخارجة من النزاع

بناءً على الدروس المستفادة من التجارب السابقة، يمكن صياغة عدد من التوصيات التي من شأنها تعزيز فعالية الأمم المتحدة في إدارة المجتمعات الخارجة من النزاعات، وضمان تحقيق سلام مستدام وشامل:

1- تعزيز الشراكة مع الفاعلين المحليين والمجتمع المدني

---

(1) UNDP, United Nations Development Programme 2016 (New York: United Nations Development Programme, 2016).

(2) Jean-Paul Ndowizigwe, Engaging with the 'Local Turn' in Post-Conflict States: A Critical Analysis of United Nations Peacebuilding in Côte d'Ivoire and Libya (Honours Thesis, Saint Mary's University, 2017).

(3) United Nations Security Council, Resolution 1947 (2010) on Post-Conflict Peacebuilding, S/RES/1947 (2010), adopted on 29 October 2010, https://undocs.org/S/RES/1947(2010).

من الضروري أن تعتمد استراتيجيات الأمم المتحدة بشكل أكبر على دعم وتمكين المنظمات غير الحكومية والهيئات المجتمعية المحلية، لما لها من قدرة على الوصول إلى المجتمعات وفهم حاجاتها الدقيقة. تشير دراسات مثل دراسة زاج كيمبولو–نكيا[1] إلى أن تدخلات السلام تكون أكثر استدامة حين تتم بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني، التي تلعب دورًا حيويًا في إعادة بناء الثقة المجتمعية.

2– تطوير آليات تقييم الأداء ومؤشرات النجاح

تحتاج الأمم المتحدة إلى تطوير آليات دقيقة لقياس أثر تدخلاتها في المجتمعات الخارجة من النزاع، تشمل مؤشرات تتعلق بالمصالحة المجتمعية، تمكين المرأة، التعليم، والعدالة الانتقالية. غياب المؤشرات الواضحة أدى في حالات كثيرة إلى تضخيم الإنجازات أو تجاهل التحديات، كما ورد في تقرير معهد السلام الدولي[2]. وتوصى الأمم المتحدة بتبني نهج مبني على النتائج (Results–based Approach) وتحديد معايير مرجعية قابلة للقياس.

3– الاستثمار في بناء القدرات المؤسسية المحلية

لكي تتمكن الدول الخارجة من النزاع من الوقوف على قدميها، ينبغي أن تركّز جهود الأمم المتحدة على تدريب الكوادر المحلية وتأهيل المؤسسات القضائية والأمنية والتعليمية. هذا التوجه أثبت فعاليته في سيراليون، حيث ساعد دعم الأمم المتحدة في إنشاء مؤسسات رقابية مستقلة وتعزيز استقلال القضاء، كما بينت دراسة فيليب فيليبوف[3]. ولهذا، من المهم توجيه التمويل نحو برامج بناء القدرات بدلًا من الاعتماد المفرط على بعثات خارجية.

4– تعزيز التنسيق بين الأجهزة الأممية

كثيرًا ما تفتقر تدخلات الأمم المتحدة إلى التنسيق الداخلي بين وكالاتها المتعددة، مما يؤدي إلى تكرار الجهود أو تعارضها. لذلك، من الضروري تعزيز وحدة التخطيط والعمل المشترك بين الوكالات مثل برنامج

(1) Zag Legrand Kimpolo-Nkaya, UN Peacebuilding Efforts in Post-Conflict Situations (PhD diss., City College of New York, 2019).

(2) Simon Chesterman, You, the People: The United Nations, Transitional Administration, and State-Building (Oxford: Oxford University Press, 2004).

(3) Philippe Philippov, Peacebuilding After Conflict: Strategies and Lessons from Bosnia and Herzegovina, El Salvador, and Sierra Leone (Santiago: United Nations Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), 2006).

الأمم المتحدة الإنمائي، اليونيسيف، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بهدف وضع خطة موحدة تراعي الأولويات المحلية وتوزيع الأدوار بفعالية.

وبناء عليه يتبيّن من خلال هذا المبحث أن تجارب الأمم المتحدة في إدارة المجتمعات الخارجة من النزاع قد وفرت حصيلة مهمة من الدروس والعبر التي ينبغي استيعابها للاستفادة منها في المستقبل. فقد كشفت هذه التجارب عن أهمية التفاعل الحقيقي مع الفاعلين المحليين، وضرورة تطوير آليات شاملة للتقييم والتخطيط، إضافة إلى ضرورة توحيد الجهود بين مختلف وكالات الأمم المتحدة لضمان فعالية التدخلات.

كما أظهرت التوصيات التي تم عرضها أن الطريق نحو السلام المستدام لا يقتصر على نشر قوات حفظ السلام أو تقديم مساعدات مالية، بل يتطلب رؤية استراتيجية متكاملة تُعطي الأولوية لبناء مؤسسات شرعية وقادرة، وتعزيز سيادة القانون، وتحقيق مصالحة شاملة بين مكونات المجتمع.

ومن هذا المنطلق، فإن مستقبل تدخلات الأمم المتحدة في المجتمعات الخارجة من النزاع يعتمد بشكل كبير على مدى التزامها بالتعلم من تجاربها السابقة، وتطوير أدواتها واستراتيجياتها بما يتلاءم مع خصوصيات كل مجتمع وتحدياته.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

1. فاعلية الأمم المتحدة في إدارة المجتمعات بعد النزاع: أشارت الدراسة إلى أن تدخلات الأمم المتحدة في المجتمعات الخارجة من النزاع قد أظهرت فاعلية جزئية، حيث نجحت المنظمة في مجالات معينة مثل إعادة بناء البنية التحتية وتقديم المساعدات الإنسانية. ولكن في العديد من الحالات، كانت نتائج هذه التدخلات محدودة في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي المستدام، وقد تبين أن النجاح الأكبر تحققه الأمم المتحدة في الدول التي تتسم بتعاون محلي فعال مع بعثاتها الأممية، حيث أظهرت تجارب كل من سيراليون وكوسوفو فعالية أكبر عندما تم تحقيق تفاعل حقيقي بين الفاعلين المحليين والدوليين.

2. التحديات الهيكلية والإجرائية: تم تحديد مجموعة من التحديات الهيكلية والإجرائية التي تحد من فعالية تدخلات الأمم المتحدة، وفي مقدمتها ضعف التمويل، والنقص في التنسيق بين الوكالات الأممية المختلفة، بالإضافة إلى وجود توترات بين المعايير الدولية المعتمدة والسياقات الثقافية والسياسية المحلية. وقد أسفر ذلك

عن تأخر في تنفيذ البرامج وضعف تأثيرها في بعض الأحيان، كما أن غياب الإرادة السياسية لدى الأطراف المتنازعة يمثل عائقًا إضافيًا أمام نجاح عمليات بناء السلام في العديد من الحالات.

3. استراتيجيات الأمم المتحدة في بناء المؤسسات والحكم الرشيد: كانت استراتيجيات الأمم المتحدة في إعادة بناء المؤسسات الحكومية وتعزيز الحوكمة الرشيدة جزءًا أساسيًا من تدخلاتها في المجتمعات ما بعد النزاع. ورغم الأهمية الكبيرة لهذه الاستراتيجيات، فقد تبين أن العديد من الدول التي شهدت تدخلات الأمم المتحدة قد واجهت صعوبات في تطبيق هذه الاستراتيجيات بما يتناسب مع السياقات المحلية، أما برامج العدالة الانتقالية فقد نجحت في بعض الحالات في معالجة آثار النزاع، ولكنها غالبًا ما واجهت صعوبات في تحقيق المصالحة الوطنية، خاصة في المجتمعات التي تشهد توترات عرقية أو دينية حادة.

4. تحديات الاستقرار المستدام: تبين أن الأمم المتحدة واجهت تحديات كبيرة في بناء استقرار اجتماعي واقتصادي مستدام، خاصة في الدول التي تعاني من هشاشة مؤسساتية. ورغم أن التدخلات الأممية أسفرت عن تحقيق تقدم ملحوظ في بعض المجالات، فإن تحقيق الاستقرار المستدام يتطلب وقتًا أطول وأكثر تكاملًا في ظل التحديات المستمرة التي تواجهها المجتمعات المتأثرة بالنزاعات.

5. التحديات الثقافية والبيئية: أظهرت الدراسة أن التدخلات الأممية غالبًا ما تفتقر إلى مراعاة الخصوصيات الثقافية المحلية، مما يؤثر سلبًا على فعالية هذه التدخلات في بعض الحالات. كما أن غياب الأبعاد البيئية في عمليات إعادة الإعمار أثر على استدامة المشروعات التنموية، حيث أن إعادة الإعمار دون مراعاة البيئة قد يعرقل جهود التنمية المستدامة.

ثانيًا: التوصيات

1. تبني مقاربة مرنة ومتكيّفة مع السياق المحلي: أوصت الدراسة بضرورة تبني الأمم المتحدة مقاربة مرنة تأخذ في اعتبارها الخصوصيات الثقافية والسياسية والاجتماعية لكل دولة. يتطلب ذلك تعزيز التعاون مع المجتمعات المحلية وتكامل الجهود الأممية مع الفاعلين الوطنيين والدوليين لضمان نجاح التدخلات في بيئات ما بعد النزاع.

2. تعزيز التنسيق بين الوكالات الأممية: أوصت الدراسة بتعزيز التنسيق بين الوكالات الأممية المختلفة العاملة في مجالات ما بعد النزاع لضمان التنسيق الفعّال وتفادي التكرار أو تضارب الجهود، مما يساهم في تحقيق أفضل النتائج للمجتمعات المتأثرة بالنزاع.

3. الاستثمار في بناء القدرات الوطنية: من الضروري أن تركز الأمم المتحدة على بناء القدرات الوطنية للمؤسسات المحلية، من خلال برامج تدريبية متخصصة في مجالات الحوكمة والإدارة والعدالة الانتقالية. يشمل ذلك العمل على تأهيل المسؤولين المحليين لضمان استدامة السلام والتنمية بعد مغادرة بعثات الأمم المتحدة.

4. تعزيز استراتيجيات المصالحة الوطنية: يجب أن تتضمن استراتيجيات المصالحة الوطنية آليات شاملة تضمن إشراك جميع الفئات المجتمعية، بما في ذلك المجموعات العرقية والدينية المتنوعة. ويتعين أن تركز هذه الاستراتيجيات على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتعزيز الاندماج الاجتماعي، بما يساهم في بناء علاقات ثقة بين مختلف الأطراف.

5. تطوير أدوات تقييم فعّالة أوصت الدراسة بتطوير أدوات تقييم تستند إلى النتائج والمخرجات القابلة للقياس، لضمان قدرة الأمم المتحدة على مراقبة تأثير تدخلاتها بشكل مستمر وتقييم فعالية البرامج في تحقيق الاستقرار والإنماء على المدى الطويل.

6. دمج الأبعاد البيئية في عمليات إعادة الإعمار: ينبغي على الأمم المتحدة أن تدمج الأبعاد البيئية بشكل أكبر في عمليات إعادة الإعمار والتنمية في الدول الخارجة من النزاع، بما يساهم في تعزيز استدامة المشروعات الإنمائية والحفاظ على البيئة.

7. زيادة التمويل طويل الأجل للبرامج الأممية: كما أوصت الدراسة بزيادة الدعم المالي طويل الأجل لعمليات بناء السلام والإعمار في الدول الخارجة من النزاع. يتطلب النجاح في هذا المجال تمويلًا مستمرًا يغطي جميع مراحل العملية الانتقالية، بدءًا من مرحلة إعادة الإعمار وصولاً إلى تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

8. تعزيز التعاون مع الفاعلين المحليين والإقليميين: يجب على الأمم المتحدة أن تعزز من تعاونها مع المنظمات الإقليمية والمحلية لضمان التكامل الفعّال بين التدخلات الأممية وتلك التي تقوم بها الأطراف المحلية. هذا التعاون يمكن أن يسهم في تحسين التنسيق وتوجيه الجهود نحو تحقيق استقرار دائم وموارد مستدامة.

الخاتمة:

مثلت إدارة المجتمعات الخارجة من النزاعات تحديًا بالغ التعقيد للمجتمع الدولي، ولعلّ الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في هذا المجال يعد من أكثر أدوارها حساسية وتأثيرًا. فمنذ نشأتها، حرصت المنظمة على تطوير أدوات وآليات متعددة للتعامل مع ما بعد النزاع، متأرجحة بين مبادئ السيادة الوطنية ومتطلبات التدخل الإنساني، وساعية إلى تحقيق معادلة صعبة تجمع بين الأمن والتنمية والعدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية.

وقد أظهر هذا البحث، من خلال تتبع الأسس النظرية والتطبيقات العملية للأمم المتحدة، أن المنظمة طورت منظومة شاملة لبناء السلام بعد النزاع، تشمل الإصلاح السياسي، وإعادة بناء المؤسسات، ودعم الأمن، وتحقيق التنمية المستدامة. كما تبين من خلال تحليل استراتيجياتها، أن التنسيق بين الفاعلين الدوليين والمحليين، والاعتماد على خطط مدروسة تأخذ في الاعتبار خصوصية كل حالة، يمثلان جوهر نجاح تدخلاتها.

غير أن الواقع العملي كشف عن عدد من التحديات التي تحد من فعالية تدخلات الأمم المتحدة، لعلّ أبرزها التوتر المستمر بين مبادئ السيادة والتدخل الدولي، وضعف التمويل واستدامته، واستمرار التهديدات الأمنية، وضعف التنسيق المؤسسي. وقد أثبتت التجارب الميدانية في عدد من الدول الخارجة من النزاعات، كالسودان وهايتي والكونغو الديمقراطية، أن التغلب على هذه التحديات يتطلب إصلاحًا بنيويًا وتحديثًا عميقًا في آليات عمل المنظمة، فضلًا عن تعزيز الشراكات مع الفاعلين المحليين لضمان الاستجابة الفعلية لاحتياجات المجتمعات المتأثرة.ومن أهم الدروس المستخلصة من هذا البحث، أن إدارة مرحلة ما بعد النزاع ليست مجرد تدخل طارئ، بل هي عملية مستمرة وطويلة الأمد، تتطلب رؤية شاملة وتخطيطًا مرنًا قائمًا على التحليل الدقيق للسياق المحلي، مع مراعاة التفاعلات السياسية والاقتصادية والثقافية. كما أن إشراك المجتمعات المحلية في عمليات السلام، وضمان العدالة الانتقالية، وتعزيز الشفافية والمساءلة، تمثل عوامل حاسمة في بناء سلام دائم.

في ضوء ما سبق، يوصي هذا البحث بضرورة تبني الأمم المتحدة لنهج أكثر تكاملًا ومرونة في إدارة المجتمعات الخارجة من النزاعات، من خلال:

- تعزيز آليات التمويل المستدام للمشروعات الأممية.
- مراجعة نموذج التدخل بما يحترم خصوصية المجتمعات ويعزز التمكين المحلي.
- تطوير آليات التنسيق بين وكالات المنظمة المختلفة لضمان التوازن بين المساعدات الطارئة والتنمية طويلة المدى.
- دعم بناء المؤسسات الوطنية الفاعلة، وضمان إشراك المجتمعات المحلية في عمليات التخطيط والتنفيذ والتقييم.

Conclusion

Managing post-conflict societies has represented a highly complex challenge for the international community, and the role assumed by the United Nations in this domain remains among its most sensitive and influential functions. Since its establishment, the Organization has sought to develop diverse tools and mechanisms to address post-conflict environments, oscillating between the principles of national sovereignty and the imperatives of humanitarian intervention, while striving to achieve a difficult balance among security, development, transitional justice, and societal reconciliation.

This study has demonstrated, through an examination of both the theoretical foundations and practical applications of UN engagement, that the Organization has developed a comprehensive post-conflict peacebuilding framework encompassing political reform, institutional reconstruction, security support, and sustainable development. The analysis further reveals that effective coordination between international and local actors, along with carefully designed, context-specific strategies, constitutes a central determinant of successful UN interventions.

Nevertheless, practical experience has exposed several challenges that continue to constrain the effectiveness of UN operations. Chief among these are the persistent tension between sovereignty and international intervention, inadequate and unsustainable funding, ongoing security threats, and weaknesses in institutional coordination. Field experiences in post-conflict settings such as Sudan, Haiti, and the Democratic Republic of the Congo illustrate that overcoming these obstacles requires structural reform and substantial modernization of UN operational mechanisms, in addition to strengthening partnerships with local actors to ensure genuine responsiveness to the needs of affected societies.

One of the key lessons drawn from this research is that post-conflict management is not merely an emergency intervention but rather a long-term and continuous process. It demands a comprehensive vision and flexible planning grounded in a thorough analysis of local contexts, while accounting for political, economic, and cultural dynamics. Moreover, the meaningful inclusion of local communities in peace processes, the assurance of transitional justice, and the promotion of transparency and accountability are critical factors in building sustainable peace.

In light of these findings, the study recommends that the United Nations adopt a more integrated and flexible approach to managing post-conflict societies by:

- Strengthening mechanisms for sustainable financing of UN programs and projects.
- Revising intervention models to respect local specificities and enhance local empowerment.
- Improving coordination among UN agencies to ensure balance between emergency assistance and long-term development.
- Supporting the development of effective national institutions and ensuring the participation of local communities in planning, implementation, and evaluation processes.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. محمود، نجوان هاني، وعماد خليل إبراهيم. "التحديات التي تواجه الأمم المتحدة لبناء السلام في الدول الخارجة من النزاع."مجلة تكريت للعلوم السياسية*، العدد 22 (31 ديسمبر 2020).
2. منصر، جمال. "بناء السلم في مرحلة ما بعد النزاعات: المضامين والنطاقات." *مجلة المواطنون*، العدد 12 (2023).
3. فيليبوف، فيليب. *إعادة بناء السلام بعد النزاعات: استراتيجيات ودروس من البوسنة والهرسك، السلفادور، وسيراليون*. سانتياغو: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، 2006.
4. بول، كارولين. *بناء سيادة القانون تحت الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة*. طوكيو: منشورات جامعة الأمم المتحدة، 2007.
5. كيمبولو-نكيا، زاج ليغراند. *جهود بناء السلام للأمم المتحدة في حالات ما بعد النزاع*. أطروحة دكتوراه، كلية مدينة نيويورك، 2019.

ثانياً: المراجع الاجنبية

1. United Nations. *Peacebuilding and Post-Conflict Recovery*. United Nations Economic and Social Council. Accessed May 28, 2025.
2. United Nations Development Programme. *Post-Conflict Economic Recovery: Enabling Local Ingenuity*. New York: UNDP, 2008. Accessed May 28, 2025.
3. del Castillo, Graciana. "Post-Conflict Peace-Building: A Challenge for the United Nations." United Nations Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), April 1, 1995. Accessed May 28, 2025.
4. United Nations Joint Inspection Unit. *Coordination at Headquarters and Field Level between United Nations System Organizations Involved in Post-Conflict Peace-Building Activities*. Geneva: United Nations, 1997. Accessed May 28, 2025.
5. International Crisis Group. "Ten Challenges for the UN in 2024-2025." *International Crisis Group*, August 2024. Accessed May 28, 2025. https://www.crisisgroup.org/global/sb12-ten-challenges-un-2024-2025.
6. United Nations Development Programme (UNDP). *United Nations Development Programme 2016*. New York: United Nations Development Programme, 2016.

7. Chesterman, Simon. *You, the People: The United Nations, Transitional Administration, and State-Building*. New York: International Peace Institute, 2003.
8. Call, Charles T., and Elizabeth M. Cousens. "Ending Wars and Building Peace: International Responses to War-Torn Societies." In *International Peacebuilding: The Problems and the Promise*, edited by Charles T. Call, 1–21. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2008.
9. United Nations Peacebuilding Support Office. *Peacebuilding: An Emerging Agenda for the United Nations in the 21st Century*. New York: United Nations, 2012.
10. Ndowizigwe, Jean-Paul. *Engaging with the 'Local Turn' in Post-Conflict States: A Critical Analysis of United Nations Peacebuilding in Côte d'Ivoire and Libya*. Honours Thesis, Saint Mary's University, 2017.
11. United Nations Security Council. *Resolution 1947 (2010) on Post-Conflict Peacebuilding*, S/RES/1947 (2010), adopted on October 29, 2010. [https://undocs.org/S/RES/1947(2010)](https://undocs.org/S/RES/1947%282010%29).
12. Kimpolo-Nkaya, Zag Legrand. *UN Peacebuilding Efforts in Post-Conflict Situations*. PhD diss., City College of New York, 2019.
13. Chesterman, Simon. *You, the People: The United Nations, Transitional Administration, and State-Building*. Oxford: Oxford University Press, 2004.
14. Philippov, Philippe. *Peacebuilding After Conflict: Strategies and Lessons from Bosnia and Herzegovina, El Salvador, and Sierra Leone*. Santiago: United Nations Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), 2006.